

النهج التاسع
وفيه (١) بيان قليل للعلوم (٢) البرهانية

الفصل الأول

إشارة

إلى أصناف القياسات (٣) من جهة موادها وإيقاعها للتصديق (٤)

(١) القياسات البرهانية مؤلفة من المقدمات الواجب قبولها ، إن
- وفي نسخة بدون كلمة « إن » - كانت ضرورية ليستنتج - وفي نسخة
« يستنتج » وفي أخرى « فينتج » - منها الضروري على نحو ضرورتها
- وفي نسخة « ضرورتها » - .

(١) أقول : لما فرع عن بيان الأحوال الضرورية للقياسات ، وما يشبهها ، شرع في
بيان أحوالها المادية .

وهي تنقسم بحسبها ، إلى خمسة أصناف ؛ ذلك لأنها :

إما أن تفيد تصديقا .

وإما تأثيراً غيره ، أعنى التخيل والتعجب .

وما يفيد تصديقا ، يفيد :

إما تصديقا جازماً .

أو غير جازم

والجازم :

(١) وفي نسخة « فيه » بدون « الواو » .

(٢) وفي نسخة (العلوم) .

(٣) وفي نسخة (قياسات) .

(٤) وفي نسخة (التصديق) .

أو ممكنة يستنتج - وفي نسخة « فينتج » - منها الممكن .
والجدلية مؤلفة من المشهورات .

والتقريرية - وفي نسخة « والتقريريات » - كانت واجبة أو ممكنة
- وفي نسخة بزيادة « أو ممتنعة » - .

والخطابية مؤلفة من المظنونات ومن المقبولات - وفي نسخة « والمقبولات »
يدون كلمة « من » - التي ليست بمشهوره ، وما يشبهها كيف كانت
- وفي نسخة « كان » - ولو ممتنعة - وفي نسخة « ولو كانت ممتنعة » - .

إما أن يعتبر فيه كونه حقاً

- أو لا يعتبر .

وما يعتبر فيه ذلك :

يكون حقاً

أو لا يكون .

فالمفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان .

والتصديق الجازم غير الحق هو السفسطة .

والتصديق ^(١) الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه حقاً أو غير حق ؛ بل يعتبر فيه

عموم الاعتراف به هو الجدل ، إن كان كذلك ، وإلا فهو الشغب ، وهو مع السفسطة
يحسب صنفاً ^(٢) واحداً هو المغالطة .

والتصديق الغالب غير الجازم ، هو الخطابة .

وللتخييل دون التصديق ، هو الشعر .

أما القياسات البرهانية : فهي القضايا الواجب قبولها ، وهي التي يكون التصديق بها

ضرورياً ، سواء كانت في أنفسها ضرورية أو ممكنة ؛ فإن كونها ضرورية القبول ، غير
كونه ضرورية في أنفسها .

(١) ولعلها (التصديق) .

(٢) في الأصل (صنف واحد) .

والشعرية - وفي نسخة « والشعريات » - مؤلفة من المقدمات الخيلة ، من حيث يعتبر تخيلها - وفي نسخة « تخيلها » - كانت صادقة أو كاذبة .

وبالجملية تؤلف - وفي نسخة « وبالجملة مؤلفة » وفي أخرى « والجملية مؤلف » وفي غيرها « والجملية مؤلفة » - من المقدمات من حيث لها هيئة وتأليف - وفي نسخة « من حيث الماهية والتأليف » - تستقبلها - وفي نسخة « نتلقها » وفي أخرى « ستقبلها » - النفس بما - وفي نسخة « لما » - فيها من المحاكاة ، بل ومن الصدق .

فلا مانع من ذلك ويروجه الوزن .

ولا تلتفت إلى ما يقال من أن - وفي نسخة بدون « أن » - البرهانية واجبة .

فإن كانت ضرورية في أنفسها ، كانت نتائجها ضرورية بحسب الأمرين جميعاً . وإن كانت ممكنة في أنفسها ، كانت نتائجها ممكنة في أنفسها ، ضرورية القبول . وبالجملية فالقياسات البرهانية يقينية مادة وصورة . وغايتها أن تنتج اليقينيات . وأما القياسات الجدلية : فهي المؤلفات من المشهورات ، ومن صنف واحد من التقريرات ، وهي المسلمة من المخاطبين .

والجدلي : إما مجيب بحفظ رأى ما . ويسمى ذلك الرأى وضعاً . وغاية سعيه أن لا يلزم وإما سائل معترض يهدم وضعاً ما ، وغاية سعيه أن يلزم فالجيب يؤلف أقبسته ، إن قاس ، من المشهورات المطلقة ، أو المحدودة ، حقاً كان أو غير حق .

فالسائل يؤلفها مما يتسلمه من الجيب ، مشهوراً كان أو غير مشهور وكما أن مواد الجدل مسلمات ومتسلمات ، فصورها أيضاً ما ينتج ، بحسب التسليم والتسلم ، قياساً كان أو استقراء .

ولما كان غاية الجدل هي الإلزام ورفعها ، لا اليقين ، جاز وقوع الأصناف الثلاثة من

والجدلية ممكنة أكثرية .
والخطابية ممكنة مساوية - وفي نسخة « متساوية » - لا ميل فيها
ولا ندره .

والشعرية كاذبة ممتعة .
فليس الاعتبار بذلك ، ولا أشار إليه صاحب المنطق .
وأما السوفسطائية ، فإنها هي - وفي نسخة « فهي » - التي تستعمل
- وفي نسخة « تستعملها » - المشبهة ، وتشاركها في ذلك الممتحنة - وفي
نسخة « المحبة » - المحربة ، على سبيل التخليط

القضايا ، أعنى الواجب والممكن والممتنع ، في موادها .
وأما القياسات الخطابية : فهي المؤلف من المظنونات ، والمقبولات ، والمشهورات في
بادئ الرأي ، التي تشبه المشهورات الحقيقية حقة كانت أو باطلة ،
ويشترك الجميع في كونها مقنعة .

وكما أن موادها هي ما يصدق بها الظن الغالب ، فصورها أيضا ما يتبع بحسب
الظن الغالب ، سواء كان قياساً ، أو استقراء ، أو تمثيلاً .
ومن القياس منتجاً كان أو عقياً ، كالمرجبتين في الشكل الثاني ، بشرط أن يظن أنها
منتجة ، فهي مقنعة بحسب المواد والصور ، وغايتها الإقناع .

وأما القياسات الشعرية : فهي المؤلف من المقدمات الخييلة ، من حيث هي خييلة ، سواء
كانت مصداقاً بها أو لم يكن ، وسواء كانت صادقة في نفس الأمر ، أو لم تكن
وهي التي لها هيئة وتأليف يقتضيان تأثر النفس عنها ، لما فيها من المحاكاة أو غيرها .

حتى إن مجرد الصدق ربما يقتضي ذلك التأثير .
والوزن أيضاً يفيدها رواجاً ؛ لأنه أيضاً محاكاة .
وقدماء المنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حد الشعر ، ويقتصرون على التخيل .
والحدثون يعتبرون معه الوزن .

والجمهور لا يعتبرون فيه إلا الوزن والقافية .
وهذه هي الأقسام الحقيقية للبحجج بحسب المادة .

فإن كان التشبيه بالواجبات ، ونحو استعمالها يسمى - وفي نسخة « سمي » - صاحبها سوفسطائياً .

وإن كان بالمشهورات يسمى - وفي نسخة « سمي » - صاحبها مشاغبا - وفي نسخة « مشاغبيا » وفي أخرى « مشاغباً ممارياً » - .

والمشاغبي - وفي نسخة « والمشاغب » - بإزاء الجدل - وفي نسخة « الجدل » - والسوفسطائي بإزاء الحكيم .

وأما المغالطات فهي ليست بحقيقية ؛ وذلك لأنها إنما تكون بحسب المشابهة والتروج . ولولا قصور التمييز لما ثبت للمغالطة صناعة ؛ ولذلك أخرجها الشيخ .

ولغير المحصلين من المنطقيين تقسيمات أخر ، إلى هذه الأقسام ، يعتبرون فيه :

إما الوجوب والإمكان .

وإما الصدق والكذب .

أما الأول : فهو أن يقال :

البرهان : يتألف من الواجبات .

والجدل : من الممكنات الأكثرية .

والخطابة : من الممكنات المتساوية التي لا ميل فيها إلى أحد الطرفين ، ولا يكون

وقوع أحدهما فيه على سبيل الندرة .

والشعر : من الممتعات .

وتكون المغالطة بحسب هذه القسمة من الممكنات الأقلية التي يدعى أنها أكثرية ، أو

واجبة .

وأما الثاني : فأن يقال :

البرهان : يتألف من الصادقات .

والجدل : مما يغلب فيه الصدق

والخطابة : مما يتساوى فيه الصدق والكذب

والمغالطة : مما يغلب فيه الكذب .

والشعر : من الكاذبات .

واقصر الشيخ على إيراد الأول ؛ لأن الداهيين إليه ، كانوا أكثر عدداً ، وأقرب إلى التحصيل ،

ورد عليهم بأن القول بذلك باطل ، فإن استعمال الجميع في البرهان ، الاستنتاج ، أمثالها واقع ، ومع البرهان فهو قول مبتدع ، ليس مما يوجب تقليد المعلم الأول الذي تحبطوا بسببه في مواضع كثيرة قد سبق ذكر بعضها .

والقياسات المغالطية ، هي المؤلفات من المشبهات وما يجري مجراها ، أعنى الوهميات ، وصورها أيضاً كذلك .

ويشاركها القياسات الامتحانية ، والقياسات العنادية . في المواد ، ويخالفها في الغايات .

والمشبهة منها بالواجب قبولها ، تقع في السفسطة المقابلة للفلسفة .

وبالمشهورات في المشاغبة المقابلة للجدل ، وغايتها الترويح .

والمشبهات بالمظنونات والخيليات غير معتبرة ؛ لأنها إن أوقعت ظناً أو تخيلاً ، فهي

من جملتها ، وإلا فلا اعتبار بها .

ولما كانت منافع البرهان والسفسطة شاملة لكل واحد ، فن يتعاطى النظر في العلوم

بحسب الانفراد .

أما البرهان فبالذات ، كعرفة الأغذية المحتاج إليها .

وأما السفسطة فبالعرض ، كعرفة السموم المحترزة^(١) عنها .

ولما كانت منافع الثلاثة الباقية بحسب الاشتراك في المصالح المدنية .

اقتصر الشيخ في هذا المختصر على بيانها دون الباقية .

الفصل الثاني

إشارة

إلى القياسات والمطالب البرهانية

(١) كما أن المطالب في العلوم .

قد تكون عن ضرورة الحكم .

وقد تكون عن إمكان الحكم .

وقد تكون عن وجود غير ضروري مطلق .

(١) ذهب الجمهور إلى أن مقدمات البرهان ونتائجها ، لا تكون إلا ضرورية ،

كما سنذكره .

وذهب بعضهم إلى أن الممكنات الأكثرية أيضاً قد تقع فيها ،

فاستغل الشيخ بيان حال النتائج أولاً ، ثم استدل بذلك على حال المقدمات .

أما الأول : فهو أن المطالب في العلوم كما قد تكون ضرورية

وهي كحال الزوايا للمثلث وكتقبل الانقسام إلى غير النهاية للجسم

فقد تكون أيضاً غير ضرورية :

إما ممكنة صرفة ، كالبراء للمسولين .

أو وجودية كالحسوف للقمر .

واعلم أن الممكنة تكون ضرورية أيضاً ، إذا كان المطلوب هو إمكان الحكم نفسه ،

وحيث أن يكون الإمكان محمولاً ، لاجهة .

وتكون وجودية إذا كان المطلوب هو وجود الحكم ، أو عدمه .

والوجودية تكون .

إما أكثرية ، كوجود اللحية للرجل .

أو متساوية كالإذكار للحيوان .

كما قد يتعرف عن حالات اتصالات الكواكب وانفصالاتها .
وكل جنس تخصصه مقدمات ونتيجة .

فالمبرهن يستنتج - وفي نسخة « ينتج » - الضروري من الضروري ،
وغير الضروري من غير الضروري ، خلطاً أو صريحاً .

أو أقلية ، كوجود الإصبع الزائدة للإنسان .
أو أقلية الوجود أكثرية العلم ، فهما داخلاً في الأكثرى الشامل للموجب والسالب ،
ويكون الوجودى بهذا الاعتبار :

إما أكثرياً .

أو متساوياً .

والتساوى المطلق ، الأقلى باعتبار الوجود ، فقلما يكونان مطلوبين ؛ لتعذر الوقوف
عليهما .

فالمطالب العلمية :

إما ضرورية

وإما وجودية أكثرية .

وهذا بحسب الأغلب ؛ ولهذا ذهب من ذهب إلى أن المبرهن لا يستعمل إلا الضروريات
أو الممكنات الأكثرية .

وأما التحقيق فيقتضى أن الممكن إذا كان الإمكان فيه جهة ، وإلا فلا باعتبار
الوجود .

وكذلك المتساوى قد يكون أيضاً مطالب للمبرهن ، خارجه عنهما .

فالمطالب العلمية إذن :

إما ضرورية

وإما وجودية

والشيخ لم يورد للضروريات مثالا لا اتفاق الجمهور على وقوعها في البرهان ،
ولا للممكنات لكونها باعتبار الضروريات ، وتمثل في الوجوديات بحالات اتصالات

الكواكب وانفصالاتها ؛ فإن المطلوب لا يكون لإمكان وجودهما للكواكب ، بل نفس وجودهما ، وهى لا تدوم ما دامت الكواكب موجودة بل تتعاقب عليها . فهى من الوجوديات الصرفة .

ثم إنه انتقل من بيان حال المطالب إلى الاستدلال بها على حال المقدمات ، وهو أن كل جنس من المطالب تخصصه مقدمات مناسبة وتفيده يقيناً .

فالمبرهن ينتج الضرورى مما تكون جميع مقدماته ضرورية

وغير الضرورى مما لا يكون كذلك ، بل تكون إما جميعها غير ضرورية

أو بعضها ضرورية وبعضها غير ضرورية .

فإن قيل : أستم حكتم بأن الصغرى المطلقة ، أو الممكنة مع الكبرى الضرورية ،

كما فى قولنا :

كل إنسان ضاحك .

وكل ضاحك ناطق .

ينتج ضرورية .

فلم لا يجوز أن يستعملها المبرهن للمطالب الضرورية .

: قلنا : إن حكمنا بذلك هناك بحسب نظرنا فى مجرد صورة القياس .

وأما ههنا ، فلما كانت المادة أيضاً معتبرة ، فنقول بحسب ذلك : إن البرهان

لا يتألف منهما على المطالب الضرورية ؛ وذلك لأن وجود الضحك للإنسان ، لو كان هو

الذى يفيد العلم بكونه ناطقاً فقط ، لكان الحكم عليه بالنطق ، حال زوال الضحك كاذباً

فلا يكون هذا الاقتران منتجاً لهذه النتيجة .

وأيضاً الحكم بوجود الضحك لكل واحد من الناس لا يستفاد من الحس ؛ فإن الحس

لا يفيد الحكم لكلى ، فهو مستفاد من العقل ، والعقل لا يحكم به يقيناً إلا إذا أسنده

إلى علته الموجبة إياه ، المقارنة لكل واحد من الأشخاص ، وهى كونه ناطقاً .

ويلزم من ذلك أنه إنما يحكم بكونه ضاحكاً ، بعد الحكم بكونه ناطقاً ، فلا يكون

هذا الاقتران علة لهذه النتيجة .

ثم إن فرضنا أن لكونه ضاحكاً علة أخرى غير كونه ناطقاً ، فكان الحكم فى الصغرى

(٢) فلا تلتفت إلى من يقول : إنه لا يستعمل المبرهن إلا الضروريات والممكنات الأكثرية دون غيرها .

بل إذا أراد أن ينتج صدق ممكن أقلى - وفي نسخة « أولى » - استعمل الممكن الأقلى . ويستعمل في كل باب ما يليق به .

وإنما قال ذلك - وفي نسخة « بذلك » - من قال ، من محصلى الأولين على وجه غفل عنه المتأخرون ، وهو أنهم قالوا : إن المطلوب الضروري يستنتج في البرهان من الضروريات - وفي نسخة « لا يستنتج في البرهان إلا من الضروريات » -

على كل إنسان بأنه ضاحك يقيناً بالنظر إلى تلك العلة ، كانت الصغرى باعتبارها ما يشبه قولنا :

كل إنسان فله طبيعة ما ، هي علة كونه ضاحكاً في بعض الأوقات ، فكانت حينئذ ضرورية لا وجودية .

فإذن غير الضرورية من جهة ما هو غير الضرورية لانتج ضرورية في البرهان . أما الضرورية في إنتاج غير الضرورية فلا يضر ؛ لأن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين كما مر .

فظهر من جميع ذلك أن القياسات والمطالب البرهانية قد تكون ضرورية ، وقد تكون غير ضرورية ، من الممكنات والوجوديات بأصنافها .

وبعد ذلك فأراد أن يستعمل بالرد على المخالفين فيه فقال :

(٢) أقول : ذكر المعلم الأول : أن البرهان قياس مؤلف من مقدمات يقينية لمطلوب

يقينى .

وفسر اليقيني بما يكون الحكم فيه ضرورياً لا يزول .

وفهم أكثر من تأخر عنه من ذلك ، أن المبرهن لا يستعمل إلا المقدمات الضرورية ، كما مر ذكره .

ثم لما صادفوا أصحاب العلوم الطبيعية وما تحتها يستنتجون غير الضروريات من أمثالها ، مع كونهم مبرهنين ، طلبوا وجه ذلك ، فأتى بهم القسمة المذكورة إلى القول بأنه لا يستعمل

وفى غير البرهان قد يستنتج من غير الضروريات ، ولم يرد - وفى نسخة بزيادة « به » - غير هذا . وأراد - وفى نسخة « أو أراد » - أن صدق مقدمات البرهان فى ضرورتها - وفى نسخة « فى ضرورتها » - أو إمكانها ؛ أو إطلاقها - وفى نسخة « وإطلاقها » - صدق ضرورى .

(٣) وإذا قيل فى كتاب - وفى نسخة « كتب » - البرهان الضرورى فيراد به ما يعم الضرورى المورد فى كتاب - وفى نسخة « فى كتب » -

إلا الضروريات أو الممكنات الأكثرية .

فذكر الشيخ أن ذلك غير صحيح ؛ لأن المبرهن يطلب اليقين فى كل حكم ، ضرورياً كان أو غير ضرورى ، فيستنتج كل حكم مما يتناسبه ويليق به ، إلا أنه إنما يصدق بجميع ما يصدق به ، مقدمة كانت أو نتيجة بالضرورة التى لا تزول .

وهذه ضرورة أخرى متعلقة بالقضية اليقينية غير التى هى جهة لبعضها ، ثم إن الشيخ أول كلام المحصلين الأولين ، يعنى المعلم الأول ، على وجه يطابق الحق ، فقال : إنه يحتمل أحد معنيين :

أحدهما : أن يحمل الضرورى على التى هى جهة لبعض مقدمات البرهان ونتائجها .

وإنما خص الضروريات منها بالذكر ؛ لأن المبرهن يستنتج الضرورى من مثله ، وغيره من أصحاب الصناعات الأخرى ربما يستنتجه من غيره ، ولا يبالي بذلك .

والثانى : أن يحمل الضرورة على التى تتعلق بصدق جميع المقدمات والنتائج اليقينية ، وهى الضرورة الثانية اللاحقة للحكم .

(٣) أقول : قد ذكر أن شرائط مقدمات البرهان خمسة :

أولها : أن يكون أقدم من نتائجها بالطبع لتكون عللا لها .

وثانيها : أن تكون أقدم منها عند العقل ، أى يكون أعرف منها لتكون عللا

للتصديق بها .

وثالثها : أن تكون مناسبة لنتائجها ، وذلك بأن تكون محمولاتها ذاتية لموضوعاتها ، بأحد

القياس ، وما تكون ضرورته - وفي نسخة « ضرورية » وفي أخرى « ضرورياً » - ما دام الموضوع موصوفاً بما وصف به ، لا الضروري الصرف .

وقد تستعمل - وفي نسخة « وتستعمل » - في مقدمات البرهان المحمولات الذاتية على الوجهين الأولين - وفي نسخة بدون كلمة « الأولين » - اللذين - وفي نسخة « اللذين » - فسر عليهما الذاتية - وفي نسخة « الذاتى » - في المقدمات .

المعنيين المذكورين في التهج الأول ، أعنى الذاتى المقوم ، والعرض الذاتى ، فإن الغريب لا يفيد العلم بما لا يناسبه .

ورابعها: أن تكون ضرورية ؛ إما بحسب الذات ، وإما بحسب الوصف ، أى تكون مطلقة عرفية شاملة لهما ؛ وذلك لأن المحمول على شئء بحسب جوهره ، وهو المحمول المناسب للموضوع ، فربما يزول بزوال الموضوع ، كما هو عليه ، حال كونه موضوعاً ، وربما لا يزول .

وذلك لأنه ينقسم .

إلى ما يحمل عليه بسبب ما يساويه كالفصل ، وهو مما يزول بزوال نوعية ذلك الشئء وإلى ما يحمل عليه بسبب ما لا يساويه كالجنس .

وهذا ربما يزول بزوال نوعيته ، وربما لا يزول .

مثلاً الخفيف إذا حمل على الهواء ، فإنه يزول إذا صار ماء ، ولا يزول إذا صار

ناراً .

فالمرئى إذا حمل على الأسود ، فإنه يزول إذا صار شفافاً ، ولا يزول إذا صار أبيض .

فالضرورى بحسب الذات ربما لا يشمل الزائل بزوال الموضوع عما هو عليه حال

كونه موضوعاً .

والمشروط بكون الموضوع على ما وضع ، يشمل الجميع .

وخامسها : أن تكون كلية ، وهى ههنا أن تكون محمولة على جميع الأشخاص ، وفي

جميع الأزمنة حتملاً أولياً .

(٤) وأما في المطالب فإن الذاتيات المقومة - وفي نسخة « المقدمة » - لا تطلب البتة .

وقد عرفت ذلك وعرفت خطأ من يخالف فيه .
وإنما تُطلب الذاتيات بالمعنى الآخر .

أى لا يكون بحسب أمر أعم من الموضوع ؛ فإن المحمول بحسب أمرٍ أعم كالحساس على الإنسان ، لا يكون محمولا حملا أولياً .

ولا بحسب أمر أخص من الموضوع ، فإن المحمول بسبب أمر أخص ، كالضاحك على الحساس لا يكون محمولا على جميع ما هو حساس ، بل على بعضه ، فلا يكون حملة عليه كلياً .

واعلم أن الأخيرين من هذه الشروط يختصان بالمطالب الضرورية والكلية واقتصر الشيخ ههنا على ذكر شرطين من هذه الخمسة . وهما (الثالث) و (الرابع) وذلك لأن (الأول) يختص ببرهان اللم ، وسنذكره مع (الشرط الثاني) عند ذكر أقسام البرهان . و (الخامس) يندرج بالقوة في الشرطين المذكورين ، وذلك لأن الحمل على جميع الأشخاص هو حصر القضية

وكونه في جميع الأوقات مندرج في ضرورة الحكم المذكور .
وكونه أولياً يندرج في كونه ذاتياً بالمعنى الثاني على بعض الوجوه .
قوله :

(٤) أقول : قد ذكر في (النهج الأول) أن الشيء مستحيل أن يتمثل معناه في الذهن نخالياً عن تمثله ما هو ذاتي مقوم له .

ويبين من ذلك استحالة معرفة الشيء مع الجهل بمقوماته .
فإذن لا يكون المقوم مطلوباً البتة ، والمخالفون في ذلك هم أهل الظاهر من الجدلبيين ؛ فإنهم يذهبون إلى أن الجنس يجب أن يثبت .

أولاً : وجوده للموضوع .

وثانياً : كونه واقعاً في جواب « ما هو ؟ » لتتحقق جنسيته .

وقد ظهر مما مر خطأهم ، فالمطالب البرهانية ، هي الأعراض الذاتية المذكورة .

فإن قيل : أليس كون النفس أو الصورة جوهرًا ، أحد المطالب العلمية ، مع أن الجواهر جنس لهما ؟

وأيضاً فإنكم تقولون : الجنس محمول على الإنسان ؛ لأنه محمول على الحيوان ، وهذا بيان حمل ذاتي الإنسان عليه .

أجيب : عن الأول : بأن النفس إنما عرفت في أول الأمر لا من حيث ماهيتها ، بل من حيث إنها شيء ما يتصرف في الجسم ، ويصدر عنها أثر فيه .

والجواهر المطلوب إثباته لهذا المفهوم ، ليس بجنس له ، من حيث هو هذا المفهوم ، بل هو جنس للماهية المسماة بـ (النفس) التي لم تتحصل في العقل إلا بعد العلم بجوهريتها وكذلك القول في الصورة وما يجرى مجراها .

وعن الثاني : بأن المطلوب ليس هو إثبات الجسم للإنسان ، بل هو العلة لثبوته ، وإنما تلوح عليته عند إخطاره — وفي نسخة « إحصار له » — بالبال متوسطاً بينهما .

وإذا ثبت أن المطلوب لا يكون ذاتياً مقوماً ، فقد ظهر أن محمولي المقدمتين لا يكونان

مقومين معاً ، بل إنما تكونان على أحد المأخذين اللذين ذكرناهما في (النهج الأول) في

مقدمات العلوم وموضوعاتها .

وفي بعض النسخ :

الفصل الثالث

إشارة

إلى الموضوعات ، والمبادئ ، والمسائل ، في العلوم
 - وفي نسخة « إلى مقدمات العلوم وموضوعاتها » -

(١) ولكل واحد من العلوم شيء أو أشياء متناسبة - وفي نسخة
 « مناسبة » - نبحث عن أحواله أو أحوالها وتلك الأحوال هي الأعراض

(١) أقول موضوع العلم هو الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله .
 والشئ الواحد قد يكون موضوعاً للعلم :

إما على جهة الإطلاق كالعدد للحساب .

وإما لا على الإطلاق ، بل من جهة ما يعرض له عارض :

إما ذاتي له كالجسم الطبيعي ، من حيث يتغير للعلم الطبيعي .
 أو غريب كالكرة المتحركة لعلمها .

والأشياء الكثيرة قد تكون موضوعات للعلم واحد ، بشرط أن تكون متناسبة .
 ووجه التناسب أن يتشارك ما هو ذاتي كالحط ، والسطح ، والجسم ، إذ جعلت
 موضوعات للهندسة ؛ فإنها تتشارك في الجنس ، أعني الكم المتصل القار الذات ، وإما في
 عرضي كبदन الإنسان وأجزائه ، وأحواله .

والأغذية والأدوية وما يشاكلها ، إذا جعلت جميعاً موضوعات علم الطب ؛ فإنها
 تتشارك في كونها منسوبة إلى الصحة ، التي هي الغاية في ذلك العلم .

وإنما سمي هذا الشئ ، أو الأشياء بموضوع العلم ؛ لأن موضوعات جميع مباحث
 ذلك العلم تكون راجعة إليه .

بأن يكون هو نفسه ، كما يقال : العدد إما زوج ، وإما فرد .

أن يكون جزئياً تحته ، كما يقال : الثلاثة فرد .

أو جزءاً منه ، كما يقال في الطبيعي : الصورة تفسد وتُخلف بدلا .

الذاتية - وفي نسخة « الذاتية له » - ويسمى - وفي نسخة « ويسمى الشيء » - موضوع ذلك العلم ، مثل المقادير للهندسية .

(٢) ولكل علم مبادئ - وفي نسخة « مباد » - ومسائل :

فالمبادئ - وفي نسخة « والمبادئ » - هي الحدود والمقدمات التي منها تؤلف قياساته .

وهذه المقدمات :

إما واجبة القبول .

وإما مسلمة على سبيل حسن الظن بالمعلم ، تصدر في العلم .

أو غرضاً ذاتياً له ، كما يقال : الفرد إما أولى أو مركب .

وإنما يبحث في العلم عن أحوال موضوع العلم ، أى عن أعراضه الذاتية التي مر ذكرها في (النهج الأول) فهي محمولات جميع مسائل العلم التي يكون إثباتها للموضوعات ، هو المطالب فيه .

قوله :

(٢) أقول : المبادئ هي الأشياء التي يبني العلم عليها ، وهي :

إما تصورات .

وإما تصديقات .

والتصورات : هي حدود أشياء يستعمل في ذلك العلم وهي :

إما موضوع العلم ، كقولنا في الطبيعي : الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة

وإما جزء منه ، كقولنا : الهوى هو الجوهر الذي من شأنه القبول فقط

وإما جزئى تحته ، كقولنا : الجسم البسيط هو الذى لا يتألف من أجسام مختلفة

الصور .

وإما عرضى ذاتى له ، كقولنا : الحركة كمال أول ، لما بالقوة ، من حيث هو بالقوة

وهذه الأشياء تنقسم .

إلى ما يكون التصديق بوجوده متقدماً على العلم ، وهو الموضوع ، وما يدخل فيه

وإما - وفي نسخة « أو » - مسلمة في الوقت إلى أن تتبين - وفي نسخة « تبين » - وفي - وفي نسخة « في » - نفس المتعلم تشكك - وفي نسخة « تشكك » - فيها .

وأما الحدود - وفي نسخة « والحدود » - فمثل الحدود التي تورده لموضوع الصناعة وأجزائه وجزئياته إن كانت .

وحدود أعراضه الذاتية ، وهذه - وفي نسخة « وهذا » - أيضاً تصدر في العلوم .

وقد تجمع - وفي نسخة « تجتمع » - المسلمات على سبيل حسن الظن بالمعلم - وفي نسخة بدون عبارة « بالمعلم » -

وإلى ما يكون التصديق بوجوده إنما يحصل في العلم نفسه ، وهو ما عداهما ، كالأعراض الذاتية .

فحدود القسم الأول حدود بحسب الماهيات ، وحدود القسم الثاني إذا صورتها - وفي نسخة « صورتها » - ما كانت حدوداً بحسب الأسماء ، ويمكن أن تصير بعد التصديق بالوجود حدوداً بحسب الماهيات .

وأما التصديقات : فهي المقدمات التي منها تؤلف قياسات العلم ، وتنقسم : إلى بيئة يجب قبولها ، وتسمى القضايا المتعارفة ، وهي المبادئ على الإطلاق .

وإلى غير بيئة يجب تسليمها ليني عليها ، ومن شأنها أن تتبين في علم آخر ، وهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبني عليها ، ومسائل بالقياس إلى العلم الآخر وهذه

وإن كان تسليمها مع مسامحة ما ، وعلى سبيل حسن الظن بالعلم ، سميت أصولاً موضوعية ،

وإن كانت مع استنكار وتشكيك سميت مصادرات .

وقد تكون المقدمة الواحدة أصلاً موضوعاً عند شخص ، ومصادرة عند آخر . وتسمى الحدود الواجب والواجب تسليمها معاً ، أوضاعاً .

وهي قد توضع في افتتاح العلوم ، كما في الهندسة .

والحدود في اسم الوضع فتسمى أوضاعاً ، لكن المسلمات منها تختص باسم الأصل الموضوع . والمسلمات على الوجه الثاني تسمى « مصادرات » .

وإذا كان لعلم ما أصول موضوعة ، فلا بد من تقديمها وتصدير العلم بها .

وأما الواجب قبولها ، فعن - وفي نسخة « فن » - تعديدها استغناء ، لكنها ربما خصصت بالصناعة ، وصدرت في جملة المقدمات . فكل - وفي نسخة « وكل » - أصل موضوع في علم ؛ فإن البرهان عليه من علم آخر .

وقد تختلط بمسائلها كما في الطبيعيات .

ولا بد من تقديمها على الجزء المحتاج إليها من العلم ، إذا كانت مخلوطة هي بالمسائل وتصدير العلم بها أولى .

ويمكن أن يفهم من ظاهر كلام (الشيخ) أن الحدود والأصول الموضوعة ، هي التي يصدر بها ، دون المصادرات ؛ لأنه خصهما بذلك .

والحق أن حكم الثلاثة في التصدير واحد .

وأما الواجب قبولها ، فعن تعديدها استغناء لظهورها ؛ وهي تنقسم :

إلى عام يستعمل في جميع العلوم ، كقولنا : الشيء الواحد إما ثابتاً ، أو منفيّاً .

وإلى خاص ببعضها ، كقولنا الأشياء المساوية لشيء واحد ، متساوية ؛ فإنه

يستعمل في الرياضيات ، لا غير .

والمورد من ذلك في فواتح العلوم ، يجب أن ينحصر بالعلم ، وإلا فالتصدير به قبيح

والتخصيص قد يكون بالجزءين جميعاً ، كما يقال في الهندسة : المقدار إما مشارك

وإما مباين . فخصص الموضوع الذي هو (الشيء) بالمقدار ، والمحمول الذي هو المثبت

والمثني ، بـ (المشارك) و (المباين)

وبهذا التخصيص صارت القضية العامة ، خاصة بالهندسة ، وصالحة لأن تقدم في

مقدماتها .

وقد يكون بالموضوع وحده ، كما يقال : المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ، فخصص الموضوع الذى هو الأشياء بالمقادير ، وبصير الموضوع أيضاً متخصصاً بتخصصه ؛ فإن المتساوية المقدار ، غير المتساوية العدد ، فهذه هى المبادئ .

وأما المسائل : فهى التى يشتمل العلم عليها وتبين فيه - وفى نسخة « فيها » - وهى مطالبه .

والفاضل الشارح قال :

(والتصديقات : إما واجبة القبول ، وتسمى تلك مع الحدود أوضاعاً .

ومنها مسلمة : على سبيل حسن الظن بالمعلم ، وهى تصدر فى العلم ، وهى التى تسمى « مصادرات » .

ومنها مسلمة : فى الوقت إلى أن يبين فى موضع آخر ، وفى نفس المتعلم فيه شك . ثم إن تلك القضايا :

إن كانت أعم من موضوع الصناعة ، وجب تخصيصها به .

وإن كانت غير بيّنة بذاتها وجب بيانها فى علم آخر)

أقول : فى هذا الكلام خبط كثير ؛ فإن واجبة القبول لا تسمى (أوضاعاً)

والتسليم على سبيل حسن الظن ، لا يسمى (مصادرات)

وجميع هذه القضايا لا تخصص بالواجب قبولها ، لا غير^(١) ، وذلك عند

التصديق بها .

وأما إن لم يصدر بها لا يكون عند البناء عليها أعم من موضوع الصناعة ، فإن المبني عليه يجب أن يكون مناسباً للسببى .

وليس هذا حكم الواجب قبولها ؛ فإنها لشدة وضوحها ، تستعمل فى كثير من المواضع على عمومها من غير تخصيص .

ولا أدرى كيف وقع هذا منه ، فلعل^(٢) من الناسخين ، والله أعلم .

(١) وفى نص آخر (قبولها ، ، وذلك عند التصديق . بها لا غير) .

(٢) كذا فى الأصل .

الفصل الرابع

إشارة

في - وفي نسخة « إلى » - نقل البرهان - وفي نسخة « البراهين » -
وتناسب العلوم .

(١) اعلم أنه إذا كان موضوع علم ما ، أعم من موضوع علم آخر .
إما على وجه التحقيق وهو أن يكون أحدهما ، وهو الأعم ، جنساً للآخر .
وإما على - وفي نسخة بدون كلمة « على » - أن يكون الموضوع في
أحدهما ، - وفي نسخة بزيادة « وهو الأعم » - قد أخذ مطلقاً ،
وفي الآخر مقيداً بحالة خاصة .

(١) أقول : العلوم تتناسب وتتخالف بحسب موضوعاتها ، فلا يخلو :
إما أن يكون بين موضوعاتها عموم وخصوص .
أم لا يكون .
فإن كان ، فإما أن يكون على وجه التحقيق .
أو لا يكون .

والذي يكون على وجه التحقيق : هو الذي يكون العموم والخصوص ، بأمر ذاتي ،
وهو أن يكون العام جنساً للخاص ، كالمقدار والجسم التعليمي ، اللذين :
أحدهما : موضوع الهندسة .

والثاني : موضوع المجسمات .

والعلم الخاص الذي يكون بهذه الصفة يكون تحت العام وجزءاً منه .

والذي ليس على وجه التحقيق : هو الذي يكون العموم والخصوص ، بأمر عرضي
وينقسم : إلى ما يكون الموضوع فيهما شيئاً واحداً ، لكن وضع ذلك الشيء في العام
مطلقاً ، وفي الخاص مقيداً بحالة خاصة ، كالأكر ، مطلقاً ومقيدة بالمتحركة ، اللذين هما
موضوعا علمين .

فإن العادة - وفي نسخة بزيادة « قد » - جرت بأن يسمى الأخص موضوعاً تحت الأعم :

مثال الأول : علم المجسمات تحت الهندسة .

ومثال - وفي نسخة « مثال » - الثاني علم - وفي نسخة بدون كلمة « علم » - الأكر المتحركة - وفي نسخة « متحركة » - تحت علم الأكر - وفي نسخة « الكرات » - .

وقد يجتمع الوجهان في واحد ، فيكون أولى باسم الموضوع - وفي نسخة « الوضع » - تحت مثل علم - وفي نسخة بدون كلمة « علم » - المناظر تحت علم الهندسة .

وإلى ما يكون الموضوع فيهما شيئين ، ولكن موضوع العام عرض عام لموضوع الخاص كالوجود والمقدار اللذين .

أحدهما : موضوع الفلاسفة .

والثاني : موضوع الهندسة .

والعلم الخاص الذي يكون على هذين الوجهين يكون تحت العلم العام ، ولكنه يكون جزءاً منه وقد يجتمع الوجهان : أى الذى بحسب التحقيق ، والذى ليس بحسبه ، في واحد ؛ فيكون الخاص بالوجهين أولى بأن يطلق عليه أنه موضوع تحت العام من الخاص ، بأحد الوجهين .

وهو مثل علم المناظر ؛ فإن موضوعه تحت موضوع علم الهندسة بالوجهين ؛ وذلك لأن موضوعه الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر ، فالخطوط المفروضة في سطح مخروط ما ، هى نوع من المقادير ؛ ولذلك يكون العلم الباحث عنها ، تحت الهندسة وجزءاً منه وهى مطلقة أعم منها مقيدة بالنور المتصل بالبصر فالعلم الباحث عنها مع هذا القيد يكون داخلاً تحت الأول ويكون جزءاً منه .

فإذن علم المناظر داخل بالمعنى الثانى تحت ما هو داخل بالمعنى الأول تحت الهندسة ، فهو أولى بالدخول مما يكون دخوله بأحد المعنيين .

وربما كان موضوع علم ما ، مبايناً لموضوع علم آخر ، لكنه ينظر فيه من حيث أعراض خاصة لموضوع - وفي نسخة « بموضوع » - ذلك العلم - وفي نسخة بدون كلمة « العلم » - فيكون أيضاً موضوعاً تحته ، مثل الموسيقى تحت علم الحساب .

وحينئذ يكون اسم الموضوع إنما يقع بالتشكيك على الذى بمعنيين ، وعلى الذى بمعنى واحد .

وأما إذا لم يكن بين الموضوعات عموم وخصوص :
فإما أن يكون الموضوع شيئاً واحداً .

أو يختلف بحسب قيدين مختلفين ، كأجرام العالم ؛ فإنها من حيث الشكل موضوعة للهيئة ومن حيث مطلق الطبيعة موضوعة للسماء والعالم ، من الطبيعي .

وكذلك قد يتفق اتحاد بعض المسائل فيها بالموضوع والمحمول ، واختلافها بالبراهين ، كالقول بأن الأرض مستديرة ، وهى فى وسط السماء فيهما .

ولما أن لا يكون الموضوع شيئاً واحداً ، بل يكون شيئين مختلفين ؛ ولا يخلو :
إما أن يكون بينها تشارك فى البعض .
أو لا يكون .

فإن كان فهى مثل الطب والأخلاق ؛ فإن موضوعهما اشتركا فى البحث عن القوى الإنسانية ، لكن عن وجهتين مختلفين ؛ ولذلك يقع فى بعض مسائلهما اتحاد فى الموضوع .
وإن لم يكن بينهما تشارك :

فإما أن يكونا معاً تحت ثالث ، فيكون العلمان متساويين فى الرتبة ، كالعندسة والحساب .

ولما أن لا يكون كذلك ، ولا يخلو :

إما أن يوضع أحدهما مقارناً لأعراض ذاتية تختص بالآخر .
أو لا يوضع .

فإن وضع فيكون العلم الباحث عنه ، من حيث يبحث عن تلك الأعراض ، موضوعاً تحت العلم الباحث عن الآخر ، وذلك كالموسيقى والحساب ؛ فإن موضوع الموسيقى هو الإشارات والنتيحات

(٢) وأكثر الأصول الموضوعية في العلم الجزئي الموضوع تحت غيره ، وإنما تصح في العلم الكلي الموضوع فوق ، على أنه كثيراً ما تصح - وفي نسخة « أكثر إما تصح » - مبادئ العلم الكلي الفوقاني ، في العلم الجزئي السفلاني .

النعم من حيث يعرض لها التأليف .

والبحث عن النعم المطلقة يكون جزءاً من العلم الطبيعي ، لكنه يُبحث في الموسيقى من حيث يعرض لها نسبة عادية مقتضية للتأليف .

وكان من حق تلك النسب إذا كانت مجردة أن يبحث عنها في الحساب ؛ فلذلك صار هذا البحث تحت الحساب ، دون الطبيعي .

وأما إن لم يكن أحد الموضوعين مقارناً لأعراض الآخر ، فالباحثان عنهما علمان متباينان مطلقاً ، كالتأليف والحساب .

وقد حصل عن هذا البحث أن كون علم تحت آخر ، إنما يكون على أربعة أوجه : أحدها : أن يكون الموضوع العالی جنساً لموضوع السافل .

وثانيها : أن يكون موضوعها واحداً ، لكنه وضع في أحدهما مطلقاً وفي الآخر مقيداً .

وثالثها : أن يكون موضوع العالی عرضاً عاماً لموضوع السافل .

ورابعها : أن يكون البحث عن موضوع السافل من حيث اقترن به أعراض موضوع العالی .

والشيخ ذكر من هذه الأربعة ثلاثة في هذا الموضع .

قوله :

(٢) أقول : العلم (السفلاني) يسمى « جزئياً » بالقياس إلى (الفوقاني) .

و (الفوقاني) كلياً بالقياس إليه .

وأكثر المبادئ غير البينة للجزئي ، إنما تكون مسائل للعلم الكلي تبين فيه ، وذلك

كقولنا : الجسم مؤلف من هيولى وصورة ، والعلل أربعة ؛ فإنهما من مبادئ الطبيعي ؛ ومن مسائل الفلسفة الأولى .

وقد يكون بالعكس من ذلك ؛ فإن امتناع تأليف الجسم من أجزاء لا تتجزأ ، مسألة

(٣) وربما كان علم فوق ، تحت علم - وفي نسخة « وتحت آخر »
 بدلا من « تحت علم » - وينتهي إلى العلم الذى موضوعه الموجود من
 حيث - وفي نسخة بدون عبارة « موضوعه الموجود من حيث » - هو
 موجود ، ويبحث عن لواحقه - وفي نسخة « لواحق » - الذاتية ، وهو
 العلم المسمى بالفلسفة - وفي نسخة « بالسفه » - الأولى .

من الطبيعى ، ومبدأ فى الإلهى ، وإثبات الهيولى على أنها أصل ، موضوع هناك .
 ويشترط فى هذا الموضوع أن لا تكون المسألة فى السفلى مبنياً على ما بنى عليه - وفي
 نسخة « يتبين به » - فى فوقانى ، لثلا يصير البيان دوراً .
 قوله :

(٣) أقول : العلم الذى يكون فوق علم وتحت علم ، كالتبىعى الذى هو فوق الطب
 وتحت الفلسفة الأولى ، والنسب بينهما تختلف على الوجوه المذكورة .
 فالطب عند من يكون موضوعه بدن الإنسان من حيث يصح ويمرض يكون تحت علم
 الحيوان من الطبيعى ، بثلاثة أوجه ، من الأربعة ، هى (الأول) و (الثانى) و (الرابع)
 وذلك لأن الإنسان نوع من الحيوان ، وقد أخذ فى الطب مقيداً بقيد ، وإنما ينظر
 فيه من حيث يقترن ببعض الأعراض الذاتية للحيوان .
 وعلم الحيوان يكون تحت الطبيعى ، بالوجه الأول ؛ ولذلك يعد فى أجزائه .
 والطبىعى تحت الفلسفة الأولى ، بالوجه الذى لم يصرح به الشيخ .
 وإذا لا شىء أعم من الموجود الذى هو موضوع الفلسفة الأولى ، فلا علم أعلى منها ؛
 ويبحث فيها عن الأعراض الذاتية للموجود ، من حيث هو موجود ، وهى كالواحد والكثير
 والقديم والحديث .

* * *

وبقى ههنا بحث : وهو أن هذا الفصل مترجم فى الكتاب ؛ (نقل البرهان)
 ولم يذكر فيه (نقل البرهان)
 والفصل الذى قبله مترجم فى بعض النسخ ؛ (تناسب العلوم) وليس فيه ذكر تناسب
 العلوم أصلاً .

والفاضل الشارح : ترجمها على هذه الرواية ، ولم يذكر الوجه في ذلك .
فأقول : أصح الروايات ما أوردناه ، أعنى ترجمتها بما مر .
ونقل البرهان : معنيان :

أحدهما : أن يكون علم مبنياً على أصل موضوع تبين في علم آخر ، فيكون البرهان الذي يبين به ذلك الأصل ، منقولاً من علمه إلى العلم الأول المبنى ، حتى يتم ذلك العلم به **والثاني** : أن تكون المسألة من علم ما ، والبرهان عليه إنما يكون لشيء من حقه أن يكون في علم آخر ، وإنما نقل من ذلك العلم لبيان تلك المسألة ، كسائل المناظر المناظر والموسيقى ؛ فإن من حق براهينهما أن يكون بعينها من علم الهندسة والحساب ؛ وذلك لأن المسائل لوجرت^(١) عن نور البصر ، وعن النغم ، لكانت بعينها مسائل من العلمين المذكورين ، وبذلك الاقتران لم تتغير أحوالها ؛ فلذلك نقلت البراهين من مواضعهما إليهما ، وهو السبب بعينه لكونه تحت الحساب ، دون الطبيعي .
 واسم النقل بهذا المعنى الثاني ، أحق منه بالذي قبله ، إلا أن اشتغال الفصل على المعنى الأول أكثر منه على الثاني .

(١) لعلها مجردت .

الفصل الخامس

إشارة

إلى برهان لمّ ، وبرهان إن

(١) إن الحد الأوسط إن كان هو السبب - وفي نسخة « النسب » - في نفس الأمر لوجود الحكم ، وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض ، كان البرهان برهان لمّ ؛ لأنه يعطى السبب في التصديق بالحكم ، ويعطى السبب في وجود الحكم - وفي نسخة « ويعطى اللمية في التصديق ووجود الحكم » - فهو مطلقاً معط للسبب - وفي نسخة « يعطى السبب » - .

(١) أقول : الحد الأوسط في البرهان لا بد وأن يكون علة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب في العقل ، وإلا فلم يكن البرهان برهاناً على ذلك المطلوب ، هذا خلف ثم إنه لا يخلو :

إما أن يكون مع ذلك علة أيضاً لوجود ذلك الحكم في الخارج .
أولا يكون .

فإن كان فالبرهان - وفي نسخة « فالمسمى - هو برهان لمّ ، وإلا فهو البرهان المسمى برهان إن . وهو لا يخلو :

إما أن يكون الأوسط فيه معلولاً لوجود الحكم في الخارج .
أو لا يكون .

فالأول : يسمى دليلاً .

والثاني : لا يخصص باسم .

والدليل يشارك برهان لمّ ، في الحدود .
ويتخالفان في وضع الأوسط والأكبر .

وإن لم يكن كذلك ، بل كان سبباً - وفي نسخة « شيئاً » - للتصديق فقط ، فأعطى اللمية في الوجود - وفي نسخة « فأعطى اللمية في التصديق ولم يعط اللمية في الوجود » - فهي المسمى برهان إن^٢ ، لأنه دل على إنية الحكم في نفسه دون لميته في نفسه .

فإن - وفي نسخة « وإن » - كان الأوسط في برهان إن ، مع أنه ليس - وفي نسخة « برهان إن مع ليس » وفي أخرى « برهان إن مع أنه » بدون كلمة « ليس » - بعلة لنسبة - وفي نسخة « نسبة » - حدى النتيجة ، هو معلول لنسبة حدى النتيجة - وفي نسخة بدون عبارة « هو معلول لنسبة حدى النتيجة » - لكنه أعرف عندما سمي دليلاً .

وفي النتيجة .

وأحق البراهين باسم البرهان هو برهان لم^٣ ؛ لأنه معط للسبب في الوجود والعقل . والعلم اليقيني بما له سبب في الخارج عن أجزاء القضية لا يحصل إلا به كما ذكرناه ، فقدمناه أقدم في الوجود والعقل جميعاً من النتيجة .

وأما برهان إن^٢ فلا يعطى السبب إلا في العقل فقط ، والعلم اليقيني يحصل به ، إذا كان السبب في الوجود معلوماً ؛ إلا أنه يكون سبباً في العقل ؛ لكونه غير تام في سببته ؛ ولذلك لا يصلح أن يقع في البرهان .

فالواقع في البرهان يكون سبباً في العقل فقط ، ويكون البرهان به برهان إن^٢ ، ومقدمتا هذا البرهان أقدم في العقل ؛ لأنهما أعرف عندنا ، وليستا بأقدم في الطبع .

وإنما عرف بـ (لم) و (إن) ؛ لأن اللمية هي العلية ، والأنية هي الثبوت . وبرهان (لم) يعطى علة الحكم على الإطلاق .

وبرهان (إن) لا يعطى علته في الوجود ، ولكن يعطى ثبوته في العقل .

والشيخ أورد مثالين :

أحدهما استثنائي .

والآخر : اقتراني حملي .

يمكن أن يتمثل بهما في برهان (لم) ، وفي الدليل باختلاف الوضع .

مثال ذلك قولك : إن كان كسوف قمرى - وفى نسخة بزيادة « موجودا » وفى أخرى بزيادة « موجود » - فالأرض متوسطة بين الشمس والقمر ، لكن الكسوف القمرى موجود ، فإذاً الأرض - وفى نسخة « فالأرض » - متوسطة بين الشمس ، والقمر ، - وفى نسخة بدون عبارة « بين الشمس والقمر » -

لكن الكسوف للقمر موجود ؛ فإذاً الأرض متوسطة » - .

واعلم أن الاستثناء كالحلحله الأوسط وقد بين - وفى نسخة « ثبت » وفى أخرى « يثبت » - التوسط بالكسوف الذى هو معلول التوسط ، والذى - وفى نسخة « الذى » بدون « الواو » - هو برهان لم ، أن يكون الأمر بالعكس ، فيتبين - وفى نسخة « فتبين » - الكسوف ببيان توسط الأرض .

وأنت يمكنك أن تقيس - وفى نسخة « وأنت عايبك أن تعين » - قياساً حمله من القبيلين - وفى نسخة « القبيلتين » - بحدود مشتركة ، وليكن - وفى نسخة « فليكن » - الحد الأصغر محمولاً ، والحدان الآخران قشعريرة غارزة ناخسة وحمى الغب ، والمعلول منهما القشعريرة .

أما الاستثنائى : وهو التمثيل بالخسوف ، وتوسط الأرض ، فظاهر مشهور .

وأما الاقترانى : ففيه نظر ؛ لأن المراد من حمى الغب ، إن كان هو الحرارة الغربية الفاشية - وفى نسخة « الغاشية » - فى الأعضاء التى تفارق ، وتعود فى كل يوم مرة واحدة على ما هو المتعارف ، فليست هى علة للقشعريرة ، بل هما معلولا علة واحدة ، وهى الصفراء المتعفنة خارج العروق .

وحينئذ يكون البرهان من الحدود المذكورة فى الكتاب ، ضرباً من برهان (إن) غير الدليل .

وإن كان المراد من حمى الغب ، هى الصفراء المتعفنة خارج العروق ، على وجه

(٢) واعلم أنه لا سواء :

قولك : إن الأوسط علة لوجود الأكبر مطلقاً ، أو معلوله مطلقاً .

وقولك : إنه علة أو معلول ، لوجود الأكبر في الأصغر .

وهذا مما يغفلون عنه ، بل يجب أن تعلم أنه كثيراً ما يكون الأوسط

معلولاً للأكبر ، لكنه علة لوجود الأكبر في الأصغر .

تسمية العلة بمعلولها الخاص ، كان المثال صحيحاً ، وإن كان مخالفاً للمتعارف من العبارة .
قوله :

(٢) أقول : وجود الأكبر مطلقاً ، غير وجود الأكبر في الأصغر ، والحكم هو

الثاني ، وعلّة الأول غير علة الثاني .

والأوسط علة في برهان (لم) ومعلول في الدليل الثاني . دون الأول .

وأهل الظاهر من المنطقيين قد غفلوا عن هذا الفرق ، فالشيخ أوضح الحال فيه .

وبما يزيد ببياناً أن الأوسط يمكن أن يكون مع كونه علة لوجود الأكبر في الأصغر

معلولاً للأكبر ، كما أن حركة النار علة لوصولها إلى هذه الخشبة ، مع أنها معلولة النار ،

ويكون هذا البرهان برهان (لم) .

ومنه قولنا : العالم مؤلّف ، ولكل مؤلّف مؤلّف .

وأما في الدليل ، فلا يمكن أن يكون الأوسط مع كونه معلولاً لوجود الأكبر في الأصغر ،

علة لوجود الأكبر ، لأنه يلزم من ذلك تقادم وجود الأكبر في الأصغر على وجوده

مطلقاً ، وهو محال .

واعلم أن علة وجود الأكبر إنما يكون علة لوجوده في الأصغر في موضعين :

أحدهما : أن لا يكون للأكبر وجود إلا في الأصغر ، كالحسوف الذي لا يوجد إلا

في القمر ، فعلته علة وجوده في القمر .

والثاني : أن يكون علة الأكبر علته أيها وجدت ، كالصفراء المتعفنة خارج العروق

التي هي علة الحمى الغيب أيها وجدت ، فهي علة لوجودها في بدن زيد .

وأما في غير هذين الموضعين ، فعلتاها متغايرتان .

قوله :

الفصل السادس

إشارة

إلى المطالب

(١) من أمهات المطالب مطلب (هل الشيء موجود مطلقاً) أو (موجود بحال كذا) والمطالب به - وفي نسخة بحذف عبارة « به » - يطلب أحد طرفي - وفي نسخة « أحد الطرفين - » النقيض .

(٢) ومنها مطلب - وفي نسخة بدون كلمة « مطلب » - (ما هو

(١) أقول : المطالب العلمية تنقسم .

إلى أصول .

وإلى فروع .

والأصول هي الكلية التي لا بد منها ، ولا يقوم غيرها مقامها ويسمى بالأمهات . والفروع هي الجزئية التي عنها بد في بعض المواضع ويمكن أن يقوم غيرها مقامها .

والأمهات قد قيل : إنها ثلاثة ، هي بالقوة ستة ، وهي مطلب (هل) و (ما)

و(لم) لأن كل واحد يشتمل على مطلبين .

وقد قيل : إنها أربعة ، وأضيف إليها مطلب (أى) .

فصار اثنان للتصور ، وهما (ما) و (أى) .

واثنان للتصديق ، وهما (هل) و (لم) .

فطلب (هل) يشتمل على .

بسيط يكون الموجود محمولاً ، كقولنا : هل زيد موجود ؟

وعلى مركب ، يكون الموجود فيه رابطة ، كقولنا : زيد هل هو موجود في الدار ؟

قوله :

(٢) أقول : ذات الشيء حقيقته ، ولا يطلق على غير الموجود .

الشيء ؟) وقد يطلب به ماهية ذات الشيء ، وقد يطلب به - وفي نسخة بدون عبارة « به » - ماهية مفهوم الاسم المستعمل .

(٣) ولا بد من تقديم - وفي نسخة « تقدم » - مطلب ما الشيء ، على مطلب هل الشيء ، إذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حداً للمطلوب - وفي نسخة « للمطلب » وفي أخرى « للطلب » - مفهومًا ، وكيف - وفي نسخة « وما كيف » - كان ؛ فإن المطلوب فيه - وفي نسخة بدون عبارة « فيه » - شرح الاسم - وفي نسخة بزيادة « إذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل جزءاً للمطلوب مفهومًا » -

والمراد أن الطالب بـ (ما) الأول ، هو السائل عن (ما هو) ويجاب بأصناف المقول في (جواب ما هو ؟) كما مر ذكرها .
وقد تقع الحدود الحقيقية في جوابه ، وربما تقام الرسوم مقامها ، على وجه التوسع ، أو عند الاضطرار .

والطالب بـ (ما) الثاني ، هو السائل عن ماهية مفهوم الاسم ، كقولنا : ما الخلاء ؟ وإنما لم يقل (عن مفهوم الاسم) لأن السؤال بذلك يصير لغويًا ، بل هو السائل عن تفصيل ما دل عليه الاسم ، إجمالًا .
فإن أوجب بجميع ما دخل في ذلك المفهوم بالذات ، ودل الاسم عليها بالمطابقة والتضمن ، كان الجواب حدًا بحسب الاسم .
وإن أوجب بما يشتمل على شيء خارج عن المفهوم دال عليه بالالتزام ، على سبيل التجوز ، كان ربما بحسب الاسم .
قوله :

(٣) أقول : المراد أن مطلب (ما) الذي يطلب شرح الاسم يجب أن يتقدم مطلبي (هل) . ويعنى بقوله (إذا لم يكن ما يدل عليه الاسم المستعمل حدًا) تفسير هذا المطلب لتمييزه عن قسميه ؛ فإن المتقدم على مطلبي (هل) هو الذي يطلب به شرح الاسم الذي لا يفهم مدلوله إلا بحد دون الآخر .

وتقدير الكلام : إذا لم يكن مدلول الاسم المستعمل في المطلب المحتاج في بيانه إلى

حد ، مفهوماً ، والذي لا يكون مدلولاً له حدّاً مفهوماً للمطلب ، يعنى المسئول عنه .
وإنما قال ذلك ؛ لأن مدلول الاسم إذا كان حدّاً ، والحدود إنما تكون بحسب النوات
المحصلة ، كان للمحدود ذات محصلة .

وإذا كان المدلول مع كونه حدّاً هو مفهوماً ، كان تحصيل تلك النوات ، أعنى
وجودها أيضاً معلوماً ، فلا يكون للسؤال بـ (هل) البسيطة حينئذ فائدة . وحينئذ لا يكون
السؤال بما قبل (هل) لو كان حدّاً مفهوماً للمسئول عنه ، لما كان للمسئول بما في هذا
الموضع فائدة .

وإنما قال (حدّاً مفهوماً) لأن مدلول الاسم المحتاج في بيانه إلى حد مفهوماً^(١) ، والذي
لا يكون مدلوله إلى^(١) ، ربما لا يكون له وجود في نفسه ، فيكون مدلول الاسم ، هو الجامع
للأشياء التي وضع الاسم بإزائها فيكون حدّاً بوجه ، إلا أنه لا يكون مفهوماً ، ما لم يدل
عليها بالتفصيل ، ويكون السؤال بـ (ما هو) باقياً إلى أن يفصل . وحينئذ يكون القول
المفصل حدّاً مفهوماً له .

قوله : (وكيف كان فإن المطلوب فيه شرح الاسم) إثبات إجمالى لما تقدم ، أى
وكيف كان الحال ؛ فإن المتقدم على مطلبى (هل) هو (ما) الطالب لشرح الاسم .
وأما بالرواية الأخرى فيكون معناه هكذا : إذا لم يكن مدلول الاسم الذى استعمل
على أنه جزء للمطلب مفهوماً ، وذلك لأن المطلب هو مجموع اللفظين ، وأحدهما جزء
للمجموع ، فيكون قولنا (جزءاً للمطلب) في غير هذه الرواية أيضاً ، على التمييز عن
المستعمل .

وقولنا (مفهوماً نصب لأنه خبر (لم يكن)) .

وأنا أظن هذه الرواية تصحيف للأولى ، وكلاهما تصحيفان ، والأصل كان كذا :

(إذا لم يكن الاسم المستعمل حد المطلب - وفي نسخة «حدّاً للمطلب» - مفهوماً) ،

فإنه مطابق لمراده ، مستغن عن التحلات التي أوردناها ، وذلك واضح .

قوله :

(١) كذا في الأصل .

(٤) وإذا - وفي نسخة « فإذا » - صح للشيء وجود صار ذلك بعينه حدًّا لذاته ، أو رسماً إن كان فيه تجوز - وفي نسخة « يجوز » -
 (٥) ومنها مطلب : أى شيء هذا - وفي بعض النسخ بدون كلمة « هذا » - وفي نسخة بزيادة «ة الشيء» . وأى الشيء مما يعد في أصول المطالب أيضا -

ويطلب به تمييز الشيء عما عداه .

(٦) ومنها مطلب (لم الشيء) وكأنه يسأل عما هو الحد الأوسط ، إذا كان الغرض حصول التصديق بجواب (هل) فقط ، أو يسأل عن ماهية السبب ، إذا كان الغرض ليس هو - وفي نسخة بزيادة « حصول » - التصديق بذلك فقط وكيف كان ، بل يطلب - وفي نسخة « طلب » - سببه في نفس الأمر .

(٤) معناه ظاهر ، ومثاله : أنا إذا قلنا في جواب من يقول : « ما المثلث المتساوي الأضلاع ؟ » : إنه شكل يحيط به ثلاثة خطوط متساوية ، كان حدًّا بحسب الاسم ، ثم إذا بيننا أنه « والشكل الأول » من كتاب « إقليدس » صار قولنا الأول بعينه حدًّا بحسب الذات .

(٥) وفي بعض النسخ (ومنها مطلب أى شيء وهو أيضاً مما يعد في أصول المطالب ويطلب به تمييز الشيء عما عداه)
 أقول : يجب عن أى شيء بما يميز تمييزاً ذاتياً ، وقد يجب بما يميز تمييزاً عرضياً والمراد هو الأول .

وقد لا يعد هذا المطلب في الأصول ؛ لأن مطلب (ما) يغنى عنه ؛ إذ جوابه يشتمل على جميع الذاتيات ، مميزة كانت أو غير مميزة . وقد يعد فيها ؛ لأنه بعد الجواب عما هو في حال الشركة يتعين لطلب تمييز كل واحد من مختلفات الحقائق بالفصول ، ولا يقوم غيره حينئذ مقامه .

(٦) أقول مطلب (لم) يطلب العلة :

إما في التصديق فقط كما يقال (لم) مبدأ لكل واحد .

وإما في الوجود كما يقال : لم يجذب المغناطيس الحديد .

ولا شك في أن هذا المطلب بعد (هل) في المرتبة ، بالقوة ،
أو بالفعل .

(٧) ومن المطلب أيضاً (كيف الشيء؟) و (أين الشيء؟) و
(متى الشيء؟) وهي مطالب جزئية ليست من الأمهات ، بل تنزل
عن - وفي نسخة بدون كلمة « عن » - أن تعد فيها .
ويستغنى عنها كثيراً بمطلب - وفي نسخة « لمطلب » - (هل)
المركب ، إذا فطن لذلك الأين والكيف ، والمتى - وفي نسخة « والمعنى » -
ولم تعلم نسبته إلى الموضوع المطلوب حاله - وفي نسخة بدون كلمة
« حاله » .

وهذه نكتة : وهي أن المطلب كما يكثرها المكثرون ، فللمقللين أيضاً أن يُقللوا
بأن يجعلوا أصولها اثنين :
مطلباً للتصور .
ومطلباً للتصديق .
ويطوى الباقية فيهما .
وعلى هذا التقدير يمكن أن يطوى (لم) في مطلب (ما) حتى تكون الأمهات هي
مطلباً (هل) و (ما) فقط .
وإيثار الشيخ إلى ذلك بقوله (فكأنه يسأل عما هو الحد الأوسط ، أو عن ماهية
السبب) .

ومطلب (لم) تابع لمطلب (هل) في المرتبة - وفي نسخة « بالمرتبة » - :
إما بالفعل فكما يقال : هل القمر منخسف ؟ فإن قيل : نعم . قيل (لم؟) .
وإما بالقوة فكما يقال : لم ينخسف القمر ؛ فإنه يتضمن الحكم بانخسافه بالقوة ،
وتطلب العلة فيه .
قوله :

(٧) لم يذكر الشيخ مطلب (كم) و (من) وهما أيضاً من الجزئيات المشهورة ،
فهى جزئية ؛ لأنها تطلب علوماً جزئية بالقياس إلى المطلب المذكورة ، ولا تعم فائدتها ؛

(٨) فإن لم يفتن لذلك ، لم يتم ذلك المطلب مقام هذا ، فكان - وفي نسخة « وكان » - مطلباً خارجاً عما عد .

فإن ما لا كيفية له مثلاً ، لا يسأل عنه ؛ (كيف) وكذلك تنزل عن أن يعد في الأصول ، ويستغنى عنها بمطلب (هل) المركب ، إذا كان المستول عنه معلوماً بماهية ومجهولاً بانتسابه إلى الموضوع ، فيقال : هل زيد أسود ؟ هل هو في الدار ؟ هل هو الآن ؟ .

(٨) أقول : فيه نظر ؛ لأن مطلب (أى) إذا عد في الأصول يقوم مقامها ، فيقال : أى كيفية له ؟ فى أى مكان هو ؟ فى أى وقت هو ؟